

المبحث الأول

مازق بعض المتكلمين في تصنيف الآحاد من حيث مرتبة التصديق

ما مرَّ عليك آنفاً من دعاوى حكمية على أحاديث «الصَّحَّاحين»، ليست في حقيقتها إلا نتاج سوء استعمال لتأصيلات المتكلمين في باب الأخبار الشرعية وحجيتها، وإقحام مثل مصطلح «الظن» ومراتبه في علم الحديث أو الأصول، والحكم به على أحاديث الآحاد، كثر استعماله عند المتكلمين، ثم شاع بين أهل الفقه والأصول.

وقد تمكَّن من استهوته نزغات التمعُّل من بعض دُعاة تجديد التراث، أن يوجِّد مداخِل بتقارير المتكلمين في هذا الباب من ترتيب الآحاد من حيث التصديق، فتسلَّلوا من خلال ثغراتها ليوادَّا، ليقتلعوا ما استطاعوا من غراسِ السُّنة؛ حتَّى بلغت القِحة ببعضهم أن يُعلن إنكار الآحاد جملةً، مُعتلِّاً بنفس ما أصَّله هؤلاء المتكلمين من ظنيِّها، ما دُمنا قد أمرنا في القرآن بالعلم والعمل به، لا بالظن والعمل بما احتمل الكذب في نفسه، فيشملُ الفروع أيضاً^(١).

(١) اتَّباع الظن المرجوح الخالي عن العلم، هو الذي ورد في القرآن الكريم ذم، في قوله تعالى مثلاً: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخَرِّجُوهُ ظَنًّا إِنَّهُ قَتَلَهُ؟ إِنَّ الظَّنَّ لَا أَفْلَاحَ لَهُ وَلَا أَنْتَرُ إِلَّا عَمْرُسُونَ﴾ ﴿١٠٠﴾ قُلْ يَسِّرْهُ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ هَلْ يَسِّرُ الْبَلَاءَ؟ إِنَّا اتَّبَعِ الظَّنَّ الرَّاجِحَ الْمُسْتَدَّ إِلَى عِلْمٍ: فإنه لا يدخل في الظن المذموم، لأنَّ اتِّباعَ العلم في حقيقة؛ فإن ترجيح ظن على ظن لا بدُّ له من دليل، فيكون ترجيحه مستنداً إلى علم ودليل، فاتباعه لهذا الظن الراجح اتِّباع لما علم رجحانه، فهو اتِّباع لأحسن الدليلين، فيدخل في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوْلَ

لقد استشعر المتكلمة حجم المأزق الذي حوصروا فيه في هذا الباب من مراتب الأدلة، فانبعث أفاذُ أصوليينهم إلى محاولة سدّ هذه الثغور، فلم يجدوا أمتن من استعمال دليل «قطعية العمل» للردّ على مُنكري حجّة الأحاد بإطلاق، بالتسليم بأنّها ظنيّة المفاد، لكن مع القول بقطعيّة وجوب الأخذ بها، استناداً إلى دليلين اثنين، يفصل فيهما الجويني القول فيقول:

«أحدهما: يستند إلى أمرٍ متواتر لا يتماهى فيه إلّا جاحدٌ، ولا يدرؤه إلّا معاند، وذلك أنّنا نعلم باضطرابٍ من عقولنا أنّ الرسول ﷺ كان يُرسل الرُّسل، ويحملهم تبليغ الأحكام، وتفصيل الحلال والحرام، وربّما كان يُصحبهم الكتّاب. وكان نقلهم أوامر رسول الله ﷺ على سبيل الأحاد، ولم تكن العصمة لازمةً لهم، فكان خبرهم في مَظَنَّة الظنون، وجرى هذا مقطوعاً به متواتراً لا اندفاع له، إلّا بدفع التواتر، ولا يدفع التواتر إلّا مباحث، فهذا أحدُ المسلّكين.

والمسلّك الثاني: مُستند إلى إجماع الصحابة رضي الله عنهم، وإجماعهم على العمل بأخبار الأحاد منقول متواتراً.. فهذا هو المُعتمد في إثبات العلم بخبر الواحد^(١).

بهذا تمكّن جمهور المتكلمين من الانفصال عن الحجّة التي أوردها مُنكرو الأحاد لظنيّة^(٢).

غير أنّ الاقتصاد على استعمال هذا الدليل «قطعية العمل» مع واقعيّته، يحضّر الاحتجاج به على خبر الواحد في الفروع العمليّة، دون الأصول العقديّة والعلميّة! وهو ما سلّم به كثيرٌ من متأخري المتكلمين^(٣)، وليس يسع من فرق بين

(١) «البرهان في أصول الفقه» (١/٢٢٨).

(٢) انظر «المُعتمد» لأبي الحسين البصري (٢/٩٨)، و«المستصفى» للغزالي (ص/١١٦)، و«الإحكام» للأمامي (٢/٥٢).

(٣) انظر «إشكالية القطع عند الأصوليين» لأيمن صالح، بحث منشور بمجلة «المسلم المعاصر» (العدد: ١١٧، ص/٣٦).

الأحكام والعقائد في حجّة الأحاد أن يُمارى هؤلاء، لخفاء دليل التّفريق؛ وبهذا الاعتبار تظلُّ الأحاديث الخبريّة العقديّة مُستباحة الجُمى من قبل كلِّ مَنْ لم تُوافق هوى طائفته.

فلهذا كان أعدلّ المذاهب في حكم هذه الأحاد الصّحاح، وأقطعها لدابر كلِّ مُعتدٍ على ثوابت الأخبار، وأمنعها لتسلُّل المُتطفّلين إلى رياض السّنن: ما قرّره جمّع من العلماء من تععيد عدلٍ في هذا الباب يُقضى فيه بالتّفصيل، ويُنهى فيه عن التّعميم، وذلك بالتّأكيد على أنّ هذه الأحاد قد يُفيد العلم في حالات، مُستنديّن إلى دليل «القرائن» الملتقّة بالأخبار، وإلى «دليل الحفظ الإلهي»^(١)، وبهما حَكَموا على جملة ما في «الصّحيحين» من أخبار بالعلم. وتفصيل القول في هذا المذهب الرّجّيح يأتي تباعاً في المباحث التّالية.

(١) سيأتي تفصيل الكلام في هذا الدّليل الأخير من هذا البحث بإذن الله تعالى.